



لماذا يستبدل سد ثرة بحواجز مائية لا تؤدي الغرض؟

عبدالله الصاصي

للمرة الثالثة يتم المسح وإعداد الخرائط لبناء سد جبال (ثرة) الشاهقة وما تجود به سيول جارفة تذهب هدرًا ولا تستفيد منها المنطقة لسد حاجة مياه الشرب والأراضي الزراعية، ولعظمة سد ثرة الذي سيغذي عشرات الكيلوهات من الأراضي الزراعية وسيحافظ على عدم نضوب الآبار التي اليوم تغذي أكثر من خمسين قرية، إضافة إلى ما يتم سحبه بالولايات لسد حاجة مدينة لودر ونواحيها.

سد ثرة لمن لا يعرفه ذو أهمية قصوى في المرحلة الآتية ومستقبل المنطقة برمتها، من حيث المساحة الشاسعة بين الجبال المطلة على أراضي الكور، ومن حيث التكلفة في ميزانية البناء فستكون قليلة، لكون الربط بين الجبلين (مخرج السد) مساحة بسيطة لا تكلف لضيق الفجوة بين الجبلين متى ما تم إقامة الحاجز الرابط بينهما، وهذه الميزة ستساعد كثيرًا متى ما أخلصت النوايا، ولمعرفتي جيدًا بموقع السد وما سيحلب من منافع للمزارعين لتشييد الهكترات من الأراضي التي هي اليوم قاحلة لعدم وجود الماء رغم تربتها الخصبة التي تزرع جميع أنواع الخضار والفواكه ومحاصيل الحبوب في مواسم الأمطار فقط، فكيف ستكون متى ما فعل مشروع سد ثرة في ظل تغذية مستدامة بالمياه؟ وكيف ستتحول حياة الناس عند تحريك عجلة المياه في المنطقة؟ وكف من العمالة يستقطبها المشروع لإحياء الأرض وزراعتها من قبل الشباب العاطلين عن العمل بدل الزج بهم في محارق الموت خارج نطاق وطنهم؟ والكثير من الفوائد الجمّة.

وللجواب على ما ذكرت يتم بتحريك الهمم نحو المشروع الأصل المؤدي للغرض ومصحة الأثرية من الناس متى ما صلحت عقول الراعين لمصالح الرعية، ولم تصغي لمن يبحثون عن مصالحهم الخاصة ذات الطابع الأناني الضيق على حساب مصلحة الأثرية في سعيهم لإقامة حواجز مائية تخدم فئة قليلة وفي أماكن ليست صالحة من حيث الموقع وكمية المياه المنحدرة وسعة مخزون المياه فيها وبممرات واهية لا تنظي على أصحاب العقول التي تنظر للمدى الأبعد في حالة التفكير لبناء مشروع استراتيجي في طياته الكثير من الحلول المستقبلية للمنطقة، وما سمعته من البعض من الهروب عن قيام سد ثرة ما يشاع أن الحوثيين سيستهدفون العاملين في السد وماكيناتهم، وهذا عذر ومبرر لا أساس له من الصحة، والحوثيون في رأس جبل ثرة لا يستهدفون المدنيين ولهم ثماني سنوات فوق الجبل لا يستهدفون إلا المقاومة في وسط وأسفل الجبل، ومثل هذا العذر البعيد عن الحقيقة التي يكونها في صدورهم وهي حرمان المنطقة من مشروع سيعيد للمنطقة رونقها وذلك لضيق أفقهم ونظرتهم القصيرة وهم يعرقلون عمل مشروع سد ثرة للمرة الثالثة، ونقول لهؤلاء: إلى متى ستظلون تعاملون أبناء منطقتكم بنظرتكم القاصرة ولا تريدون أن تنهض وأنتم تحبطون كل المشاريع ويتم تحويلها إلى أماكن خارج المديرية؟ والله إني أشفق على البعض الذي يقنعه أشخاص بمبررات لا ترقى لمستوى الانجرار خلفها لعدم بلوغها التعاطي مع الأكثر نفعًا وفائدة. ومن هنا أدعو كل الخريين الإصرار على إقامة سد ثرة لما له من فوائد تخدم المنطقة بأكملها ومقاطعة أي مشاريع صغيرة تحول دون إقامة المشروع الملبي للطموحات التي يأملها أهالي المنطقة مهما كانت المبررات التي لم أر منها إلا إعاقة تنفيذ المشروع، وعلى هؤلاء أن يتقوا الله ويوسعوا أفكارهم وينظروا للمصلحة العليا في الحلول الأكثر مصلحة للمنطقة.

الحميدان يعارض أي خطوة للجنوبيين في إدارة شؤون مؤسساتهم

مع أنه ليس

من الأسر العدنية العريقة، فهو من الوافدين إليها شأنه شأن الآخرين من أبناء مناطق الجنوب والشمال الذين توافدوا على عدن من زمن مبكر؛ لأنهم وجدوا فيها الأمان والعيشة، وهو ليس من اهالي

مكاوي أو جرجرة أو لقمان أو الصعدي أو الشاذلي أو آل المنبياري أو آل العراسي وغيرهم من أبناء عدن الذين تبوأوا مناصب رفيعة في دولة الجنوب منذ قيامها وحتى اليوم.

ويعترض أيضا على ما قامت به النقابات من تصحيح أوضاعها السابقة بأوضاع جديدة بحسب ظروف ما بعد 7/7 وعام 2015م، وتدمير كل مؤسسات الجنوب عند غزو الجنوب بحرب 94 و2015م وما بعدها من محاصرة لكل ما هو جنوبي وأخرها استعدادته لقيام نقابة الصحفيين والإعلاميين الجنوبيين واستعادة مقرها وفتحها لكل الصحفيين بدلا من أن تعاش



عبدالله سالم الديواني

من خلال كتابات العزيز "...حميدان" ونشاطاته عرفت أنه واحد من أعمدة التربية في عدن، وتعلم فيها وشرب من مائها واستظل بظلها ولم يعيش في أعالي الجبال ومدن الهضبة، ومع ذلك يصب غضبه وانفعالاته على كل خطوة يخطوها الجنوبيون في سبيل استعادة حقهم في حكم أنفسهم وإدارة شؤون مؤسساتهم بعيدا عن تسلط ساسة ومشائخ الهضبة وبعض قيادات الإسلام السياسي الذي هو بعيد عن الحزبية والتعصب كما كان عليه رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه.

ومن خلال مقالاته المتعددة نقر بأنه من التربويين والصحفيين المقتدرين، ولكنه لم يستخدم هذا الوضع الذي منحه الله له للتقارب بين الناس بل يكرسه وباستمرار بأسلوب المعارض، فتارة يكتب عن عدن وأحقية أبنائها في الوظائف، وتارة يعارض كل ما يخص الجنوب واستعادة مؤسساته من غاصبها أيام سلطة الصالح وأسرته وحتى اليوم.

تاريخ سياسي جديد

اليمني بأنماط تلك

المشاكل ومعالجتها إصلاح إداري ومالي والحفاظ على الآثار التي تتعلق بالحضارة وتوجيه علاقات المجتمع إلى ثقافة مناسبة للرشد وترشيد الخطاب الديني

وحرًا على مواجهة الفساد الذي يشبه موتًا قاسيًا وتنظيم حركة شرطة المرور والتركيز على المسار الأدبي في الجوازات ونقاط الهوية، كل هذا يكون عاملا نفسيا ومعنويا للمواطن الذي يواصل نضاله ويبدل تضحياته لعبور القضية في أجواء أمنة، فمن الشريك مع الشعب في هذه المهمات أنه ولا بد من حوار وطني جنوبي ولا تنسى مقتضيات الساعة الزاهنة بمؤتمرات إدارات دولية وإقليمية أشبه بما يكون تحالفا دوليا على الوطنية العربية والعقيدة الإسلامية.

أما بخصوص الجنوب الديمقراطي فقد أشارت بخصوصية وسائل الإعلام العربي والأجنبي وقالت إن الوحدة مريرة وفاشلة لأنها استخدمت القوة في احتلالها والجنوب ذات سيادة وطنية معترف بها دوليا تواصل تمحورها في سياق الوصول إلى محطات النهاية بغض النظر أن يكون هناك لقاء مجددا للسامعي والمخلفي (الحوثي والإصلاح) لترتيب حرب على ما يبدو على



عبدالله عمر عميرة

بمنطق الواقع أن الجنوب الديمقراطي لم يذهب قط إلى تجاهل الماضي المشحون بتجارب حركة التحرر لكنه سرعان ما يرى الماضي قريبا من الحاضر وبالتقدير الذي يعطي قضية أرض وإنسان معايير مقومات سياسية وتاريخية كروى بحلم إلى حلم وتاريخ سياسي جديد يؤمن بحد ذاته مشروع التعاون والتفاهم لمقتضيات مطالب شعب يغترفها من حوار وطني جنوبي محسوب على الشراكة الجامعة للجنوبيين في الداخل والخارج بمقاربة مخططات تتفارق بمختلف ومتخالف أحيط موازين الشرعية الأممية والدولية وانقض عمدا الهوية العربية والإسلامية ومن هذا الهاجس المشوه تكون العلاقات قد شهدت إحباطا بعد أن تحولت من دبلوماسية مصالح جعلت التباين معاكسا لعلاقات التوازن واستتباب الأمن والسلامة ومن فلسفة خطوط عريضة وظفت مجموعة من الحقائق والأهداف؛ لأن الجنوب الديمقراطي لم يذهب إلى ماض وهو حاضر ينشد المستقبل والسلام ويتسم بحقوق الإنسان وحياته استنادا إلى القانون التاريخي والسياسي الحديث حججا لمعرفة آلية معالجة أهم المشاكل الداخلية للتخفيف من معاناة وآلام ورثها الاحتلال

رأي

غير محسوبة العواقب، التي يتحمل نتيجتها أولا الرفيق علي سالم البيض الذي كان حسن النية في واقع سياسي لا تنسجم معه حسن النوايا.

- ما كانت هذه الوحدة لتتحقق لولا الحركة الوطنية التي قادت الدولة الجنوبية السابقة. من الجنوب كل شيء. ولم يكن الجنوب عنصريا ولا مناطقيا.

- اليوم القضية الجنوبية مفتاح كل قضايا البلد وهي نصف المعادلة السياسية والحقوقية، لكن القيادة السياسية التي تمثلها تفتقر للمهارة، ولن تستطيع جراء ذلك أن تذهب بعيدا.

منذ آخر انتخابات. هذا محرج للغاية أن يتم الدفاع عنه. يلزم أن تكون هناك انتخابات جديدة، ومناصفة بين الشمال والجنوب وأن يكون النقيب جنوبيا.

- كل هذه الاختلالات نتيجتها حرب صيف 1994، التي أخرجت الشريك الجنوبي من المعادلة. لا يجب الدفاع عن الغلط، ولا التمرکز في الوسط كما قال درويش. هذه اليمن كانت دولتين معترف بهما، قبل الدخول في الوحدة الاندماجية

الشمال. كيف يكون هذا؟ انتجت الانتخابات هذا الواقع المختل؛ لأن الخلل كان قد نتج أساسا من اختلال تمثيل الجنوب في قوام عضوية النقابة لصالح الشمال؛ فكان يجب أن يكون للجنوب حصة محددة مسبقا. (لا تقولوا هذا كلام مناطق، بل هذا اختلال معيب، وكان يجب تصحيحه بعيد انتهاء الحوار الوطني مباشرة).

- مجلس نقابة الصحفيين اليمنيين مر عليه أربعة عشر عاما

- نقابة الصحفيين اليمنيين أقيمت على نحو صادم. هناك عضو واحد (كنت أظنهما عضوين)، مقابل أحد عشر عضوا في مجلس النقابة إلى جانب النقيب من



نشوان العثماني

لا يهمني شمال ولا جنوب، لمجرد الجغرافيا. يهمني إحقاق الحق والإنصاف، دون انحياز. وهذا رأيي إجمالا بما يحدث اليوم وجذوره خلال العقود الثلاثة الماضية.

- اقتحام مقر النقابة في التواهي خطأ فادح ولن يكون صحيحا بأي شكل من الأشكال، وسيعود بالضرر على نقابة الصحفيين الجنوبيين أمام الشركاء في الإقليم والعالم.